MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS
AND INTERNATIONAL COOPERATION
LIBYAN MISSION
TO THE UNITED NATION - NEW YORK

وزارة الخارجية والتعاون الدولي
بعثة ليبيا
لدى الأمم المتحدة – نيويورك

بعثة ليبيا لدى الأمم المتحدة ـ نيويورك

الدورة الثامنة والستون
للجمعية العامة للأمم المتحدة

بيان المجموعة العربية
يلقيه معالي رئيس الحكومة الليبية المؤقتة
الأستاذ علي زيدان

أمام

الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي

نيويورك، 2013/9/26

الرجاء المراجعة عند الإلقاء

309 East 48th Street, New York, NY 10017 • Tel: 212-752-5775 • Fax: 212-593-4787 • E-mail: info@libyanmission-un.org

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد جون آش، رئيس الجمعية العامة
السيد بان كى مون، أمين عام الأمم المتحدة
أصحاب الفخامة والسعادة رؤساء الدول والحكومات ورؤساء الوفود
السيدات والسادة الحضور الكرام،،،

يتشرف وفد ليبيا أن يلقى بيان مجموعة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية أمام هذا المحفل الهام المتمثل في الاجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة المعنى بنزع السلاح النووي. وأستهل كلمتي بالإعراب عن خالص التقدير لجهودكم، السيد رئيس الجمعية العامة، وجهود سلفكم الموقر رئيس الدورة الـ٦٧ للجمعية العامة، في الترتيب لعقد هذا الاجتماع رفيع المستوى. وأود أن أضم صوت المجموعة العربية إلى بيان حركة عدم الانحياز الذى ألقى في الجلسة الافتتاحية، والذى يعكس الدور الريادي المتواصل الذى تلعبه الحركة في العلاقات الدولية، ونثني على مبادرتها بطرح فكرة الاجتماع رفيع المستوى هذا، كمساهمة أخرى في الجهود الرامية إلى بناء عالم أكثر أمناً، وعلاقات دولية أكثر عدلاً.

السيد الرئيس،،،

إن اجتماع اليوم هو الأول من نوعه في تاريخ الأمم المتحدة، وبوسعنا أن نجعله اجتماعاً تاريخياً، إذا ما اعتبرنا الأفكار التي تم طرحها حول إخلاء العالم من الأسلحة النووية وقوداً يغذى قوة الدفع التي تحققت اليوم، في تدشين عملية متواصلة تنجز في نهاية المطاف الهدف المنشود، تبدأ بما اقترحته حركة عدم الانحياز وهو تحديد يوم عالمي لنزع السلاح النووي، والدعوة لإبرام معاهدة شاملة تحظر حيازة واستخدام الأسلحة النووية، وعقد مؤتمر رفيع المستوى لاستعراض التقدم المحرز في مجال نزع السلاح النووي. ولسمو الهدف، لن تدخر الدول العربية جهداً في الإسهام بايجابية في هذه الانطلاقة العالمية نحو نزع السلاح النووي. وقد انخرطت في هذه المسيرة

بمشاركتها النشطة في جميع محافل نزع السلاح النووي متعددة الأطراف، وسددت ما عليها مسبقاً من خلال انضمام جميع الدول العربية الأعضاء في الأمم المتحدة إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع جميع المنشآت النووية في هذه الدول لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وقد أثرت الدول العربية هذا الالتزام بمبادرات سباقة توجت بتبني الجمعية العامة للأمم المتحدة لقرار سنوي حول إقامة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وهو يعكس التوافق الدولي حول أهمية تحقيق هذا الهدف المحوري، الذى لا تقتصر أهميته على الصعيد الإقليمي، بل يمتد إلى الإسهام في السلم والأمن الدوليين. وطرحت المجموعة العربية آلية تنفيذية للتفاوض على إقامة المنطقة الخالية، ومرة أخرى تبنى المجتمع الدولي المبادرة العربية، إذ قرر مؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار النووي لعام ٢٠١٠ عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ حول إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

لكن للأسف، فإن هذا الالتزام العربي المثالي بنزع السلاح النووي، والانضمام إلى المنظومة القانونية الدولية متعددة الأطراف، وطرح المبادرات العملية لتحقيق هذه الأهداف السامية، لم يقابله في منطقة الشرق الأوسط إلا تعنت إسرائيل التي لا تزال الطرف الوحيد في المنطقة الذى لم ينضم إلى معاهدة منع الانتشار النووي كدولة غير نووية، ولم تخضع منشآتها النووية لمنظومة الضمانات الشاملة، وهو ما يعد إخلالاً بالسلم والأمن الدوليين، ومصدر تهديد للأمن والأمان النووي. وتستمر إسرائيل في عدم الامتثال للقرارات الدولية ذات الصلة، إذ لم تعلن مشاركتها في مؤتمر عام ٢٠١٢ المؤجل. لكن إرادة المجتمع الدولي في تحقيق الهدف غير القابل للتنازل في إخلاء العالم من الأسلحة النووية أقوى من حجر العثرة الذى وضعته إسرائيل، ولن تعوق إسرائيل حركة التاريخ في التخلص من الأسلحة النووية ذات الآثار الإنسانية الكارثية، والتي لم يعد لها مكان على الكرة الأرضية، بدءاً بمنطقة الشرق الأوسط. ولن يزيد تعنت إسرائيل الدول العربية إلا

إصراراً على المطالبة بهذا الهدف العادل، والضروري لتحقيق الأمن والسلم العالميين.

السيد الرئيس،،،

إن ما يطمئن المجموعة العربية أنها لا تقف وحدها، بل يشد من عزمها التوافق الدولي المترسخ في قرارات الجمعية العامة وفى قرار الشرق الأوسط الصادر عن مؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار لعام ١٩٩٥، الذى أرسى الارتباط الموضوعي بين التمديد اللانهائي للمعاهدة وبين إقامة المنطقة الخالية في الشرق الأوسط، والذى تُرجم عملياً في مؤتمر المراجعة لعام ٢٠١٠ بالدعوة لعقد مؤتمر للتفاوض على إقامة المنطقة.

إن مسئولية إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، هي مسؤولية جماعية، التزمت المجموعة العربية بحصتها فيها بالفعل، والباقي يقع على عاتق الأطراف الداعية لمؤتمر إقامة المنطقة الخالية، بعدما تأجل لأسباب واهية وغير مبررة، الأمر الذي يستوجب قيام هذه الأطراف بعقد المؤتمر المؤجل بدون تأخير في أقرب وقت ممكن في عام ٢٠١٣، وبحضور جميع دول الشرق الأوسط، بما يمثل إطلاقاً لعملية إقامة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، كجزء لا يتجزأ من تنفيذ خطة عمل مؤتمر المراجعة لعام ٢٠١٠، وهى الالتزامات التي سيتم تقييمها في مؤتمر المراجعة لعام ٢٠١٥. وتعتبر مسئولية الأطراف الداعية محل متابعة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ككل، الذين يتحملون المسئولية الأشمل في التأكد من تنفيذ الالتزامات المتفق عليها، ومن المجتمع المدني الدولي، بتعريفه الموسع شاملاً المنظمات غير الحكومية، والبرلمانيين، والجهات الأكاديمية والبحثية، الذي عليه تعريف الرأي العام الدولي بتلك الالتزامات، وإيقاظ الضمير العالمي لتحقيق إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية.

السيد الرئيس،،،

لقد حان وقت العمل بعد تأخر طويل، فقد كانت محطة البداية منذ حوالى ٤٠ عاماً هي قرار الجمعية العامة بإخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، ونعود إليها اليوم لتقوم بدورها في إعادة القطار إلى مساره، ومضاعفة سرعته ليصل إلى مقصده الخاص بإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، بما يساهم في نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي.

ولا شك لدى المجموعة العربية أن المجتمع الدولي، ممثلاً اليوم في الاجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة، لديه ما يلزم من الإرادة، وما يكفى من الإصرار لتحقيق الهدف المشترك في نزع السلاح النووي. وتأمل الدول العربية في أن يكون هذا الاجتماع، والدعم الذى تم الإعراب عنه لنزع السلاح النووي، انطلاقة لمسار نحو معاهدة تحظر استخدام وحيازة الأسلحة النووية.

وشكراً.